

مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٨٢٤**

الأربعاء ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد أرو	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بانكين
	أذربيجان	السيد موساييف
	ألمانيا	السيد بيرغر
	باكستان	السيد ترار
	البرتغال	السيد كابرال
	توغو	السيد مينون
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	الصين	السيد وانغ من
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	كولومبيا	السيدة دوارتي
	المغرب	السيد بوشعرة
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بارهام
	الهند	السيد كومار
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

1246800 (A)





افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، أدعو السيد جيفري فيلتمان وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يشرع مجلس الأمن الآن في النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد فيلتمان.

السيد فيلتمان (تكلم بالإنكليزية): هذه أول إحاطة إعلامية أقدمها إلى مجلس الأمن بشأن الحالة في الشرق الأوسط. وأنا اتطلع إلى العمل عن كثب مع المجلس بشأن هذه المسائل المهمة في المستقبل.

وإذ نقترب من مرور سنة على تقديم الطلب الفلسطيني إلى مجلس الأمن للحصول على عضوية الأمم المتحدة، يجب أن نعمل لضمان أن يتم استخدام المناسبة بطريقة بناءة لتشجيع إحراز التقدم نحو إجراء حوار هادف. في أيلول/سبتمبر الماضي، وضعت المجموعة الرباعية في الشرق الأوسط إطارا للمفاوضات (انظر SG/2178) يتطلب إحراز تقدم منهجي بشأن المسائل الجوهرية. وظل مبعوثو المجموعة الرباعية على اتصال وثيق مع الطرفين وبعضهم البعض، بما في ذلك في جنيف في ١٤ آب/أغسطس، وذلك لتقييم الحالة والخطوات التي ستتخذها المجموعة في المستقبل. ولئن كان التبادل المباشر لوجهات النظر قد استمر، في محاولة للاتفاق على الشروط المفضية إلى بيئة مواتية لإجراء المحادثات، فإننا نشعر بالقلق إزاء عدم إحراز التقدم اللازم بعد لاستمرار المفاوضات التي قد تؤدي إلى نتائج ناجحة.

في الوقت نفسه، ما انفك ممثلو إسرائيل والسلطة الفلسطينية يلتقون لتحديد سبل تعزيز إيرادات السلطةالفلسطينية عن طريق الحد من التجارة غير المشروعة والتهرب من دفع الضريبة. وفي ٣١ تموز/يوليه وقع رئيس الوزراء سلام فياض ووزير المالية الاسرائيلي يوفال شتاينتز اتفاقا. وتم وضع تدابير جديدة تتضمن إدخال التكنولوجيات المتقدمة التي تهدف إلى تحسين رصد تدفق الواردات الفلسطينية عبر إسرائيل، وبناء خطوط أنابيب لنقل المنتجات النفطية مباشرة من الموانئ الإسرائيلية. ومن المتوقع البدء في تنفيذ التدابير في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وفي تطور إيجابي آخر، من المتوقع أن تتم الموافقة على ٠٠٠ ٦ تصريح جديد للفلسطينيين من أجل العمل في إسرائيل، ليصل المجموع إلى ٥٠٠ ٣٠ تصريح. هذه خطوات مرحب بها وهي تتبع خطوات أخرى جرى الإبلاغ عنها سابقا، ونحن نشجع استمرار المبادرات الإيجابية.

من المتوقع أن تجتمع لجنة الاتصال المخصصة بنيويورك في ٢٣ أيلول/سبتمبر، قبيل المناقشة العامة. ولئن كان المجتمع الدولي في الأجل القصير غير قادر على النجاح في مساعدة الطرفين على تجسير خلافاتهما السياسية، فمن الأهمية بمكان أن تقوم جميع البلدان التي تلتزم بمساعدة الفلسطينيين على تحقيق تطلعاتهم المشروعة بإنشاء دولة، بتركيز اهتمامها الآن على معالجة الحالة المالية والاقتصادية الصعبة للسلطة الفلسطينية.

وانضمت الأمم المتحدة إلى بلدان كثيرة في الإشادة بالجهود التي ظلت السلطة الفلسطينية تبذلها في بناء المؤسسات في السنوات الأخيرة تحت قيادة الرئيس عباس ورئيس الوزراء فياض. إن من يعاني في المقام الأول من جراء نقص الأموال لدى السلطة الفلسطينية هو الشعب الفلسطيني.

من العوامل الرئيسية في الأزمة المالية المستمرة التي تعاني منها السلطة الفلسطينية انخفاضُ المساعدات الخارجية وعدم وفاء البلدان المانحة بتعهداتها المالية للسلطة الفلسطينية في الوقت المناسب. نتيجة لذلك، تواجه السلطة الفلسطينية صعوبات في دفع الرواتب كاملة لموظفيها في الوقت المحدد. أطلقت وزارة الصحة أيضا نداء للحصول على الدعم لمعالجة النقص الحاد في الأدوية والعقاقير الأساسية في مستودعاتها الطبية المركزية.

تتفاقم الأزمة المالية بسبب ما يصاحبها من انخفاض في النشاط الاقتصادي. فقد شهد الربع الأول من عام ٢٠١٢ انكماش الاقتصاد بنسبة ٣ في المائة مقارنة مع الربع السابق، ويرجع ذلك أساسا إلى التباطؤ في قطاعي البناء والزراعة. وزادت البطالة لتصل إلى ٢٤ في المائة. وأشار تقرير عن الاستدامة الاقتصادية الفلسطينية أصدره البنك الدولي مؤخرا إلى أن تغيير ذلك الاتجاه الاقتصادي السلبي يتطلب بذل المزيد من الجهود لتمكين النشاط الاقتصادي في جميع أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك بوسائل من بينها زيادة تخفيف القيود من أجل السماح للقطاع الخاص بالتطور.

النمو الاقتصادي الذي يقوده القطاع الخاص هو مفتاح خفض اعتماد السلطة الفلسطينية على المساعدات الخارجية، مثله مثل إبطاء نمو إنفاقها. وأبرز البنك الدولي مركزية النمو الاقتصادي لبناء الدولة الفلسطينية؛ فبدونه يمكن أن يتعرض التقدم المحرز في بناء الدولة لخطر متزايد. ونكرر دعوتنا الملحة للجهات المانحة، خاصة بلدان الخليج، للمساعدة في معالجة مشاكل العجز المتفاقمة التي تعاني منها السلطة الفلسطينية. وجميع البلدان التي تعمل بلا كلل لتعزيز القضية الفلسطينية في المحافل الدولية لديها الفرصة في اجتماع لجنة الاتصال المخصصة لتثبت بطريقة ملموسة وعملية دعمها للشعب الفلسطيني ومؤسسات الدولة الفلسطينية لتمكينهما من الازدهار.

شهدت الفترة المشمولة بالتقرير استمرار بناء المستوطنات. ففي ١٢ آب/أغسطس، أعلنت السلطات الإسرائيلية الموافقة على مشروع إسكان في مستوطنة معالي أدوميم، شرق القدس. سيجري هدم ما مجموعه ١٥٠ وحدة سكنية والاستعاضة عنها بـ ٧٥٠ وحدة سكنية جديدة. وفي ١٦ آب/أغسطس، نشرت السلطات الإسرائيلية مناقصة لبناء ١٣٠ وحدة سكنية في مستوطنة هار حوما بالقدس الشرقية. وكما قالت المجموعة الرباعية في العديد من المناسبات، فإن أي نشاط استيطاني إسرائيلي في الضفة الغربية لا يمكن أن يستبق نتيجة المفاوضات، ولن يعترف به المجتمع الدولي. وأي بناء للمستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، يشكل انتهاكا للقانون الدولي ويجب وقفه.

انخفضت هذا الشهر العمليات التي تقوم بها قوات الأمن الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة. وبحسب الأمن، كانت هناك ١٤١ عملية أسفرت عن جرح ١١٦ من الفلسطينيين، بينهم تسعة أطفال وست نساء. وأصاب الفلسطينيون اثنين من جنود جيش الدفاع الإسرائيلي بجروح. ما مجموعه ٨١ من الجرحى الفلسطينيين والعديد من حالات الاعتقال البالغ عددها ١٢٣ خلال الفترة التي يغطيها التقرير وقعت أثناء مظاهرات ضد الجدار، الذي ينحرف عن الخط الأخضر مخالفاً فتوى محكمة العدل الدولية (انظر A/ES-10/273). وتذكّر الأمم المتحدة بضرورة مراعاة حق التظاهر السلمي والإبقاء بشكل صارم على الطابع غير العنيف لجميع الاحتجاجات بدقة.

واستمرت حالات عنف المستوطنين، إذ سُجلت ١٧ حادثة أدت إلى وقوع إصابات أو أضرار في الممتلكات، بما في ذلك هجوم وقع في ١٦ آب/أغسطس في مدينة الخليل، حيث ألقيت زجاجة حارقة على سيارة أجرة فلسطينية، ما أسفر عن إصابة ستة من أفراد عائلة واحدة. واعتدى شباب إسرائيليون

على فتى فلسطيني من القدس الشرقية وأصابوه بجروح خطيرة في ١٦ آب/أغسطس. ونلاحظ إدانة هذا الهجوم من قبل رئيس الوزراء نتنياهو وكبار المسؤولين الإسرائيليين. تشكل أعمال العنف هذه مصدر قلق شديد، ويجب أن تعمل السلطات الإسرائيلية لمنع تكرار هذه الحوادث.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير لم تُسجل أي حوادث تشريد نتيجة أعمال تدمير المباني. ومهما يكن من أمر، فقد تم تدمير ١٣ مبنى تُوفر سبل العيش للناس وذلك بسبب عدم الحصول على تصاريح البناء. وبالإضافة إلى ذلك، صدرت أوامر لهدم عشرات المباني الأخرى، بما في ذلك إعطاء مهلة ٢٤ ساعة على الأقل لوقف العمل في البناء، وتم إصدار أوامر بالتدمير والإخلاء ضد مبانٍ، بما في ذلك منازل تقع في محافظات منطقة وادي الأردن والخليل وطوباس. وقد أعربت السلطات الإسرائيلية عن عزمها عن إخلاء ١ ٠٠٠ فلسطيني تقريبا من منازلهم، وهم يعيشون في جنوب الضفة الغربية حيث تم تصنيف المنطقة بوصفها ”منطقة إطلاق نار“ مخصصة للتدريب العسكري.

ما برحنا نشعر بالقلق جراء سياسة التدمير المستمرة والإخلاءات القسرية التي تنفذها السلطات الإسرائيلية في المنطقة جيم وفي القدس الشرقية، وسوف نواصل حوارنا مع السلطات الإسرائيلية في ذلك الصدد. كذلك أشعر بالقلق إزاء استمرار السلطات الإسرائيلية في فرض القيود على وصول المساعدات الإنسانية للمدنيين الفلسطينيين المتأثرين بأعمال تدمير المنازل أو الإخلاءات القسرية في المنطقة جيم من الضفة الغربية أو من يتعرضون لتلك المخاطر. ومنذ بداية عام ٢٠١١ قامت السلطات الإسرائيلية بتدمير ما مجموعه ١٦٢ بندا ومبنى في المنطقة جيم، وهي مبانٍ مولتها بلدان مانحة لأغراض إنسانية، بما في ذلك تقديم المساعدة للمأوى المؤقت وأحواض مياه وزرائب حيوانات. وقد صدرت أوامر التدمير، غير أنها لم تنفذ بعد ضد ١٤٢ مبنى آخر. وبالإضافة إلى ذلك، ومنذ بداية عام ٢٠١٢ كان هناك على الأقل ١٥ حادثا صادرت فيها السلطات الإسرائيلية مواد إغاثة.

أما بالنسبة للسجناء الفلسطينيين قيد الاحتجاز الإداري الإسرائيلي فما برحوا مضربين عن الطعام. وثمة أنباء مقلقة مفادها أنه بُدء بإساءة معاملة المحتجزين، في حين أن أحدهم قد بلغ يومه السابع والثمانين من إضرابه عن الطعام. ونحض السلطات الإسرائيلية والمحتجزين على التوصل إلى اتفاق يمكِّن من الإنهاء الفوري للإضراب عن الطعام ومن معاملة المساجين معاملة حسنة وفقا للقانون الدولي.

وعندما احتفل المسلمون بشهر رمضان، ظلت القيود قائمة على حرية الوصول إلى الصلاة في المسجد الأقصى. غير أن السلطات الإسرائيلية خففت من القيود بالنسبة لعدد كبير من فلسطينيي الضفة الغربية الذين أرادوا زيارة القدس الشرقية وإسرائيل، إذ قامت، على سبيل المثال، بتخفيض سن الأشخاص المسموح لهم بالدخول إلى الصلاة من ٥٠ إلى ٤٠ سنة.

أود أن أنتقل الآن إلى الأحداث الخطيرة التي وقعت في ٥ آب/أغسطس في سيناء على الحدود مع إسرائيل. فقد هاجم الإرهابيون مركز أمن مصريا بالقرب من معبر كرم أبو سالم (كيريم شالوم)، أسفر عن مقتل ١٢ جنديا مصريا من حرس الحدود أثناء تناولهم إفطار رمضان. وبعد ذلك قام المهاجمون باختراق الحدود الإسرائيلية، على ما يبدو أنها كانت محاولة لقتل الإسرائيليين. ثم تصدت قوات الأمن الإسرائيلية للهجوم، وزادت السلطات المصرية من جهودها لمنع تكرار وقوع هجمات كهذه، وزادت من الأمن في سيناء.

دان الأمين العام بشدة الهجوم الإرهابي. وقد جاء هذا الحادث بعد عام تقريبا من وقوع حادث مماثل في جنوب سيناء نجم عنه وفيات في صفوف الإسرائيليين والمصريين، إذ

أن الهجوم الأخير يمثل تذكيرا صارخا لضرورة أن أن يظل كل منا مركزا على الحفاظ على السلم والأمن الإقليميين وتعزيزهما.

وفي تطور ذي صلة بالموضوع، قامت السلطات المصرية فورا بإغلاق معبر رفح مع غزة في أعقاب هجوم الخامس من آب/أغسطس كجزء من عملية أمنية شملت أيضا تفكيك عدد من الأنفاق. وفي الوقت نفسه، أُعيد فتح المعبر بصورة دورية للسماح بالسفر للحالات الإنسانية. ولا بد من الأخذ بعين الاعتبار ما ينطوي عليه ذلك من أثار إنسانية غير موجبه نتيجة التطورات التي حدثت هذا الشهر في غزة وحولها. وبالنظر إلى الظروف العصيبة القائمة بالفعل لدى أبناء غزة، فلا بد من حماية الحقوق الأساسية لشعب غزة، بما في ذلك القدرة على الحركة في غزة وخارجها لأغراض مشروعة، دينية، وتعليمية، وبقصد العمل، والمعالجة الطبية وغير ذلك من الأغراض، وضمان استمرار توفير سُبل العيش الأساسية، بما في ذلك من أجل أغراض التنمية. في ١٥ آب/أغسطس أطلقت قذيفة غراد من سيناء وسقطت بالقرب من إيلات في جنوب إسرائيل.

إن الأحداث التي وقعت في سيناء واستمرار إطلاق القذائف من غزة، وشن غارة جوية إسرائيلية وقيام جيش الدفاع الإسرائيلي بخمس عمليات اقتحام، كلها تبرز هشاشة الحالة في غزة. لقد وقعت الغارة الجوية الإسرائيلية في ٥ آب/أغسطس عندما كان جيش الدفاع الإسرائيلي يستهدف اثنين من المقاتلين المزعومين عندما كانوا يمتطون دراجة بخارية في رفح مما نجم عن ذلك مقتل أحدهما وجرح الآخر. وتبع ذلك تصعيد قصير تضمن إطلاق قذائف الهاون وصواريخ القسام إلى منطقة كرم أبو سالم (كيريم شالوم). وجُرح فلسطيني مدني خلال غارات شنها جيش الدفاع الإسرائيلي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير أُطلق من غزة إلى إسرائيل ما مجموعه ٣٥ قذيفة، بما في ذلك قذيفة غراد وقذائف أخرى أقصر مدى. وندين بشدة إطلاق الصواريخ بصورة عشوائية من قطاع غزة. كذلك يجب على إسرائيل أن تتحلى بأقصى قدر من ضبط النفس.

من أجل إنعاش اقتصاد غزة، لا بد من التخفيف من القيود المتعلقة بإغلاق قطاع غزة، والسماح بالتجارة بين غزة والضفة الغربية وإسرائيل وبلدان أخرى. وكما لوحظ في الإحاطة الإعلامية المقدمة في الشهر الماضي (انظر S/PV.6816)، فإن أعمال إعادة التعمير التي تقوم بها الأمم المتحدة تركت أثرا إيجابيا على التوظيف بيد أنه أثر قصير الأجل.

ونحن نعمل مع الحكومة الإسرائيلية للموافقة على مشاريع الأمم المتحدة بصورة منتظمة: فقد تمت الموافقة على مشاريع بقيمة ٣٦٠ مليون دولار، وثمة مشاريع أخرى تبلغ قيمتها ٨٥ مليون دولار تنتظر الموافقة حاليا. وما فتئنا أيضا نحث حكومة إسرائيل على السماح بالاستيراد غير المقيد لمواد البناء الأساسية، بغية اتاحة المجال امام تنفيذ أعمال إعادة الإعمار في غزة على نحو أكثر فعالية. وجدير بالذكر أن معظم تلك المواد لا تزال متاحة بسهولة في قطاع غزة عن طريق التجارة غير القانونية عبر الانفاق. والإفراج مؤخرا عن ٢٠ ٠٠٠ طن من مواد البناء للقطاع الخاص في غزة خطوة تلقى الترحيب، ونحن نشجع إسرائيل على زيادة التخفيف من القيود المفروضة حالياً. بالإضافة إلى ذلك، نحث المانحين على مواصلة تمويل أعمال الأمم المتحدة لإعادة الإعمار في غزة من خلال الصندوق الاستئماني للأمم المتحدة والسلطة الفلسطينية.

وما برحت الفصائل الفلسطينية أمام طريق مسدود في مضيّها قدما نحو المصالحة، لا سيما بشأن تنفيذ الاتفاقات السابقة. وتسلسل الانتخابات يبقى نقطة مركزية بالنسبة الى الانقسام الحاصل. واستهلت لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية عملية تحديث سجل الناخبين في الضفة الغربية من

٥ إلى ٩ آب/أغسطس قبل الانتخابات المحلية المقرر إجراؤها في ٢٠ تشرين الاول/أكتوبر ٢٠١٢. ونحن نواصل دعم الجهود الرامية إلى تشجيع المصالحة من خلال الرعاية المصرية، تحت قيادة الرئيس عباس، وفي إطار التزامات منظمة التحرير الفلسطينية، ومواقف اللجنة الرباعية، والمبادرة العربية للسلام.

والافتقار إلى الوحدة تؤثر أيضا على السكان الفلسطينيين. وأعطي مجرد مثال واحد على ذلك أنه بين ١٦ و ٢٧ تموز/يوليه، لم يجر في غزة تمرير الطلبات المتعلقة بتلقي العلاج الطبي في الخارج بسبب الخلاف بين سلطات الامر الواقع في غزة والسلطة الفلسطينية حول تشكيل لجنة الإحالات الطبية. وقد جرت تسوية الخلاف في ٢٦ تموز/يوليه بفضل جهود المجتمع المدني والعاملين المهنيين في مجال الصحة.

لقد ناقش المجلس الوضع في سوريا مطولاً في ١٦ آب/أغسطس. لذلك ستكون ملاحظاتي موجزة. كما يعلم الاعضاء، اعتبارا من منتصف الليل في ٢٠ آب/أغسطس، انتقلت بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية إلى مرحلة التصفية. وثمة عدد محدود من موظفي البعثة موجودون هناك للقيام بهذه العملية. ويوم الجمعة الماضي، قام الامينان العامان للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية بتعيين السيد الأخضر الإبراهيمي ممثلهما الخاص المشترك. وهو سيكون في نيويورك في وقت لاحق من هذا الأسبوع.

وفي ما يتعلق بالحالة على أرض الواقع، ما زالت أعمال العنف قائمة، بل وتصاعدت في بعض الحالات. إن كلاًّ من الحكومة والمعارضة تركز على العمليات العسكرية واستخدام القوة، وقوات الحكومة تستخدم الأسلحة الثقيلة على المراكز السكانية. الشعب السوري يعاني معاناة شديدة من مواصلة اضفاء الطابع العسكري المروع على ذلك الصراع. وقد أعرب الأمين العام مرارا عن قلقه إزاء تدفق الأسلحة إلى الطرفين في سوريا، حيث يبدو في بعض الحالات أنه ينتهك القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧) الذي يحظر صادرات الأسلحة تحت سلطة الفصل السابع.

إننا نشهد التدهور السريع للوضع الإنساني مع تزايد الخطر القائم. فهناك حوالى ٢,٥ مليون نسمة بحاجة إلى المساعدات الإنسانية، في حين أن عدد الأشخاص المشردين في سوريا واللاجئين الذين يتدفقون إلى البلدان المجاورة آخذ في الازدياد. وخلال الزيارة الأخيرة التي قامت بها إلى سوريا فاليري آموس، منسقة الامم المتحدة للإغاثة في حالات الطوارئ، لاحظت الجهود البطولية التي تقوم بها منظمات الإغاثة الإنسانية على أرض الواقع، ولكنها وجدت أيضاً قيوداً مفروضة على امكانية وصول المساعدات وتنامي القدرات. ودعت الحكومة السورية الى إفساح مجال أكبر أمام إمكانية وصول المساعدات الإنسانية، وتوسيع نطاق المنظمات التي يمكن للأمم المتحدة وغيرها أن تتآزر معاً لإيصال مساعدات الإغاثة إلى أولئك المحتاجين اليها.

كذلك يدعم الأمين العام الدعوة العاجلة من السيدة آموس كي تصبح الاستجابة لنداء الأمم المتحدة الإنساني في سوريا أكبر وأسرع. وتمويل خطة الاستجابة للاجئين، التي وضعها مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي للاجئين، والتي تلحظ نحو ٧٠ مليون دولار لعملياتها الإنسانية في الأردن ولبنان وتركيا، ما زال ناقصاً بنسبة ٧٤ في المائة. وتدعو الأمم المتحدة الى المزيد من دعم المانحين للسكان المتزايدين بسرعة الذين يحتاجون إلى المساعدة في سوريا، وكذلك في البلدان المحيطة بها.

وفيما الأزمة في سوريا مستمرة في التدهور، أصبح الوضع في لبنان أكثر هشاشة، وباتت الحاجة الى مواصلة الدعم الدولي للحكومة والقوات المسلحة اللبنانية ذات أهمية متزايدة. فقد استمر القصف عبر الحدود في شمالي لبنان وشرقه، مما تسبب بوقوع إصابات عدة. وحدّة التوترات بشأن الشواغل المحلية

والأمنية لا تزال مرتفعة في جميع أنحاء البلد، وتتفاقم بسهولة نتيجة التطورات في سوريا. وتجددت الاشتباكات في ٢١ آب/أغسطس بين غالبية السنة والعلويين في باب التبانة وجبل محسن في طرابلس، الامر الذي أسفر عن مقتل ستة اشخاص على الأقل واصابة العشرات بجروح. وأعرب الأمين العام مرارا عن قلقه إزاء تهريب الاسلحة بالاتجاهين عبر الحدود السورية-اللبنانية، مما يسبب مخاطر لكلا البلدين، ويشكل انتهاكا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

ويوم الأربعاء في ١٥ آب/أغسطس، تم اختطاف العشرات من المواطنين السوريين ومواطن تركي على أيدي عشيرة شيعية في بيروت انتقاماً لخطف أحد أفرادها في سوريا في وقت سابق من ذلك الأسبوع. وبينما أطلق سراح عدد من المختطفين، كانت هناك تقارير عن المزيد من عمليات الاختطاف والتهديد من جانب هذه العشيرة استهدافاً للمواطنين السوريين والاتراك والسعوديين والقطريين والاماراتيين، فضلا عن تقارير تفيد بأن ثمة عشائر أخرى تشارك في أنشطة مماثلة في البقاع. وفي اليوم نفسه، قامت أسر الحجاج الشيعة اللبنانيين الأحد عشر الذين خطفوا في سوريا خلال أيار/مايو بالرد على تقارير تفيد بأن أقاربهم قد أصيبوا في هجوم الجيش السوري في منطقة إعزاز بأن قطعوا الطريق المؤدي إلى مطار بيروت الدولي. وقد أدانت حكومة لبنان هذه التطورات، ودعت جميع الأطراف إلى ضبط النفس، وأنشأت لجنة أمنية لمتابعة هذه الأحداث. وأدان الأمين العام بشدة في تقريره المقدم إلى الجمعية العامة عمليات الاختطاف والانتقام بأخذ الرهائن في سوريا ولبنان، ودعا الى الإفراج فورا عن جميع المحتجزين دون مراعاة الأصول القانونية، وفي انتهاك لحقوق الإنسان الخاصة بهم.

وفي ٩ آب/أغسطس، اعتقلت السلطات اللبنانية الوزير والنائب السابق، ميشال سماحة، لتورطه في تهريب المتفجرات من سوريا، حيث يُزعَم أن ذلك جزء من مؤامرة ضد أهداف داخل لبنان بقصد إثارة الصراع السني - الشيعي على ما يُفترض. كما أن ضابطين أمنيين سوريين كبيرين هما موضع تحقيق لضلوعهما في الحادث نفسه. إن انحياز السيد سماحة علنا الى مواقف الحكومة السورية قد عمق المخاوف من محاولات زج لبنان في الأحداث الإقليمية، على الرغم من السياسة الحذرة التي يمارسها الرئيس سليمان ورئيس الوزراء نجيب ميقاتي والتي تتمثل في النأي بلبنان عن الأزمة السورية. وقد تكلم الأمين العام مؤخرا مع رئيس الوزراء ميقاتي، وهو لا يزال يركز على حماية استقرار لبنان وسيادته.

وإزاء ذلك، استؤنف الحوار الوطني في لبنان بتاريخ ١٦ آب/أغسطس، وتركز النقاش على ايجاد حل للتدهور الذي حدث مؤخرا في مجال الأمن. وبسبب تزايد المخاوف الأمنية على ما يُزعَم، لم يتمكن جميع القادة السياسيين من حضور تلك الجلسة. وكما أكد المجلس سابقا، من الاهمية بمكان التزام الزعماء في لبنان بالحفاظ على الأمن والاستقرار في البلد بعيداً عن الأحداث الإقليمية. ومن المقرر استئناف الحوار الوطني في ٢٠ أيلول/سبتمبر.

لقد ظلت الحالة في منطقة عمليات قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) هادئة ومستقرة بحذر. وبالتعاون الوثيق مع القوات المسلحة اللبنانية، حافظت اليونيفيل على وجودها المعزز عبر منطقة عملياتها، بعدما تراجع عديد القوات المسلحة اللبنانية هناك بسبب إعادة انتشار بعض وحداتها بصورة مؤقتة في اجزاء اخرى من البلد لتلبية المتطلبات الامنية فيها. واستمرت الانتهاكات الإسرائيلية للمجال الجوي اللبناني بشكل يومي تقريبا. وفي رسالة مؤرخة ١٤ آب/أغسطس، أبلغ لبنان مجلس الأمن بالأعمال الهندسية التي كانت إسرائيل تقوم بها على الخط الأزرق في محيط مزرعة فشكول ضمن منطقة مزارع شبعا، وذلك بتاريخ ١٦ تموز/يوليه.

وعلى الرغم من الركود الحالي في عملية التفاوض والعقبات التي يتعين التغلب عليها، من الواضح أن الحل القائم على دولتين لا يزال أفضل خيار وأكثره واقعية للإسرائيليين والفلسطينيين. وترى الأمم المتحدة أن المسؤولية لا تقع على عاتق الأطراف أنفسها فحسب، وإنما على عاتق جميع الدول الأعضاء للنظر في الإجراءات التي تتخذها والكلام الذي تقوله في ضوء تحقيق هذا الهدف. وبوسع جميع الدول الأعضاء أن تسأل نفسها سؤالاً بسيطاً، وهو ما إذا كان مسار عمل معين يجعل الإسرائيليين والفلسطينيين أقرب إلى الحل القائم على دولتين، أو يجعل هذا الهدف أصعب منالاً من الناحية العملية. والكلام الذي يدعو الى تدمير أحد الطرفين غير مقبول وهو يقوض قدرة الفلسطينيين على تحقيق هدفهم المعلن المتمثل في إقامة دولة مستقلة تعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل. والأمين العام واضح حيال أنه ينبغي لجميع القادة في المنطقة استخدام أصواتهم في هذا الوقت للتخفيف من حدة التوترات بدلاً من تصعيدها.

وختاما، أود أن أؤكد على أن التطورات الإقليمية تجعل الحاجة إلى تجاوز حالة الجمود المستمرة في عملية السلام في الشرق الأوسط أكثر إلحاحا. والأمم المتحدة لا تزال ملتزمة بالعمل من أجل التوصل إلى حل شامل للصراع العربي الإسرائيلي على أساس قرارات مجلس الأمن ومبادئ مدريد، بما في ذلك الأرض مقابل السلام وخريطة الطريق والاتفاقات التي تم التوصل إليها سابقا بين الطرفين. وبينما يبدو أن آفاق السلام تزداد إعتاما، فنحن، الأمم المتحدة، مازلنا نأمل أن يدرك ويغتنم قادة الجانبين الفرصة التاريخية المتاحة أمامهم الآن لبدء العمل بجدية نحو تحقيق هدف التوصل إلى اتفاق سلام يلبي التطلعات المشروعة للشعبين على كلا الجانبين ويفي بحقوقهما.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد فيلتمان على إحاطته الإعلامية.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.